روسيا-الاتحادية-W-NQ-رجالاً-منحدرين-من-أصل-أوزبكي

من الواضح الآن أن السلطات الأوزبكية بنت طلبها لاسترداد NQ رجلاً من روسيا على اتهامات بالمشاركة في الأحداث التي وقعت في مدينة أنديجان بشرق أوزبكستان في NP مايو/أيار، عندما ورد أن مئات الأشخاص قُتلوا لما فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين في المدينة. كذلك اتهمت الأشخاص الأربعة عشر بالانتماء إلى جماعة دينية متطرفة تطلق عليها اسم "أكرمية"، وبتمويل أنشطة "إرهابية". وبحسب ما ورد نفى الرجال الأربعة عشر جميعهم هذه الاتهامات. وهناك سبب وجيه يدعو للاعتقاد أن أياً شخص متهم بالمشاركة في أحداث NP مايو/أيار التي وقعت في أنديجان معرض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها التعذيب والمحاكمات الجائرة التي تؤدي إلى إصدار أحكام بالسجن لمدة طويلة أو حتى عقوبة الإعدام، إذا أُعيد إلى أوزبكستان.

وأحد الرجال، وهو المواطن الروسي حاتم خادجيماتوف (المنحدر من أصل أوزبكي) أُفرج عنه، رغم أنه يمكن أن يواجه الاعتقال من جديد إذا انتُزعت منه الجنسية الروسية. أما الثلاثة عشر الآخرين، وهم مواطن قيرغيزي وNO مواطناً أوزبكياً، فما زالوا في الحجز. وقد قدَّم الأشخاص الثلاثة عشر طلبات للجوء في أغسطس/آب؛ ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان الروسية مموريال، فإن الموعد النهائي لنظر السلطات الروسية في طلبات اللجوء التي قدمها الرجال هو U نوفمبر/تشرين الثاني. وبحسب ما ورد ذكر مكتب النائب العام أنه لن ينظر في التسليم إلا بعد إتمام هذه العملية. ويساور نشطاء حقوق الإنسان الروس قلق شديد من إمكانية الإعادة الوشيكة للرجال.

والرجال الثلاثة عشر هم : المواطن القيرغيزي ماميرجون تشتيميروف، والمواطنون الأوزبكيون ليخومجون إسماعيلوف وأوبوسخون محمودوف واسكندربك عثمانوف وسرداربك أولوغخودجاييف وعبد الرؤوف محمد صابروف، وعزة الله محمد صابروف وكابول كيمخوجاييف ومحمود روسامخودجاييف وعمر علي عليموف وشكر الله صابروف ورستم نعيموف وخورشيد حمزييف.

وأُخلي سبيل حاتم خادجيماتوف في NN أكتوبر/تشرين الأول، عندما نقضت محكمة إيفانوف الإقليمية قراراً صادراً عن محكمة أدنى في NR سبتمبر/أيلول، يقضي أنه رغم كونه مواطناً روسياً، يمكن اعتقاله "لضمان إمكانية نقله إلى أوزباكستان". وكان الحكم الصادر في NR سبتمبر/أيلول، بعد مضي ثلاثة أشهر تقريباً على إلقاء القبض عليه المرة الأولى، التي تصدر فيها أية محكمة قراراً حول قانونية اعتقال حاتم خادجيماتوف، رغم حقيقة أن القانون الروسي يقتضي جلب جميع المعتقلين للمثول أمام المحكمة خلال QU ساعة من إلقاء القبض عليهم.

ويحظر القانون الروسي تسليم مواطنين روس. بيد أن السلطات باشرت بدعوى قانونية لتجريد حاتم خادجيماتوف من جنسيته الروسية، من أجل اعتقال وترحيله إلى أوزباكستان كما زُعم. وقد فُتح تحقيق قضائي ورُفعت لدعوى مدنية مقابلة ضد حاتم خادجيماتوف، متهمة إياه باستخدام وثائق هوية مزورة في الطلب الذي قدمه للحصول على الجنسية. ووفقاً لمحاميه، ستُعقد الجلسة الأولى في الدعوى المدنية في OT أكتوبر/تشرين الأول في خانتي – مانسيسك الواقعة في أقصى شمال روسيا، لأنه حصل على الجنسية هناك. ويمكن لقرار تصدره المحكمة لمصلحة النيابة في هذه القضية أن يشكل أساساً كافياً لكي تسحب وزارة الداخلية الجنسية منه.

خلفية
وثقت منظمة العفو الدولية حالات عديدة لأشخاص أُعيدوا قسراً إلى أوزبكستان، بوصفهم أعضاء مزعومين في جماعات إسلامية محظورة وتعرضوا للتعذيب أو حُكم عليهم بالإعدام عقب محاكمات جائرة. وسعت السلطات الأوزبكية وراء عدد من عمليات الإعادة القسرية منذ أحداث NP مايو/أيار التي وقعت في أنديجان. ونفت السلطات الأوزبكية استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة، واتهمت الأعضاء والأنصار المزعومين "لأكرمية" بمحاولة تنظيم انتفاضة عنيفة في أنديجان. كذلك ربطت "الأكرمية" "بحزب التحرير" الذي تعتبره تنظيماً "إرهابياً". وزعمت أن "الانتفاضة" خُطط لها في الخارج وأن بعض المنظمين ربما يختبئون في قيرغيزستان وروسيا الاتحادية.

واتخذت النيابة العامة في أوزبكستان إجراءات جنائية ضد الأشخاص الذين زُعم أنهم نظموا أحداث NP مايو/أيار في أنديجان أو شاركوا فيها، بتهم الإطاحة بالنظام الدستوري وتنظيم اضطرابات جماعية والإرهاب والقتل. وتحمل التهمتان الأخيرتان في طياتهما عقوبة الإعدام. وافتُتحت المحاكمة الأولى لـ NR رجلاً متهمين بموجب هذه الدعوى الجنائية، ومن ضمنهم ثلاثة مواطنين قيرغيزيين، في OM سبتمبر/أيلول. ويساور منظمة العفو الدولية القلق من أن المحاكمات لا تستوفي المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

التحرك الموصى به : يرجى إرسال المناشدات بحيث تصل بأسرع وقت ممكن باللغة العربية أو الروسية أو الإنجليزية:
- لحث السلطات على عدم إبعاد الرجال الأربعة عشر المنحدرين من أصل أوزبكي إلى أوزبكستان، لأنهم سيتعرضون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من ضمنها التعذيب وعقوبة الإعدام؛
- لتذكير السلطات بأن روسيا الاتحادية ملزمة بموجب القانون الدولي، بما فيه اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان اللتان تشكل روسيا طرفاً فيهما، بعدم إعادة أي شخص إلى بلد أو منطقة يمكن أن يتعرض فيها لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب.
- لحث السلطات على ضمان السماح لجميع المعتقلين بمقابلة محامين يختارونهم بأنفسهم وبمقابلة أقربائهم؛
- لحث السلطات على إصدار أمر بإجراء تحقيق سريع وحيادي في مزاعم تعرُّض المعتقلين للتعذيب.

وترسل المناشدات إلى :
رئيس روسيا الاتحادية
President of the Russian Federation

Vladimir Vladimirovich PUTIN, g. Moskva, Kreml, Russian Federation
فاكس : TP RN OMS MVR T +
MU OQ OPM MVR T +
بريد إلكتروني : **president@gov.ru**

فلاديمير أوستينوف، النائب العام لروسيا الاتحادية
Vladimir USTINOV, Procurator General of the Russian Federation
Moskva, Ul. Bolshaya Dimitrovka 15a, Generalnomu Prokuroru Rossiyskoy Federatsii, NMPTVP
Vladimiru Ustinovu, RUSSIAN FEDERATION
فاكس : QNUS VON MVR T + (إذا أجاب أحدهم قولوا له "رجاءً الفاكس")

وترسل نسخ إلى :
فلاديمير لوكين، مسؤول مكتب المظالم المعني بحقوق الإنسان
Vladimir Lukin, Ombudsman on Human Rights
Moskva, Ul. Miasnitskaia 47, Upolnomochnomu po pravam cheloveka NMT MUQ
Vladimiru Lukinu, RUSSIAN FEDERATION
فاكس : PVTT OMT MVR T +
بريد إلكتروني : **sl@ropnet.ru-press**
(عبر موقع الإنترنت) **http://ombudsman.gov.ru**

وإلى الممثلين الدبلوماسيين لروسيا الاتحادية المعتمدين في بلدكم.

ويرجى إرسال المناشدات فوراً. راجعوا الأمانة الدولية أو مكتب فرعكم إذا كنتم سترسلون المناشدات بعد R ديسمبر/كانون الأول OMMR.